الجمعية العامة
البند 2

A/140/2-P.4
4 نيسان/أبريل 2019

النظر في طلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

طلب إدراج بند طارئ
في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
مُقدم من وفد المملكة المغربية

في 2 نيسان/أبريل 2019، تلقت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي من رئيس مجلس المستشارين في المملكة المغربية طلباً ووثائق مرفقة لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ140 بعنوان:

" ضمان وتنفيذ آلية حماية دولي
للشعب الفلسطيني، وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي:
دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي "

وسَيجد المندوبون في الجمعية العامة الـ 140 مرفقاً نص المراسلة التي تضمنت تقديم الطلب (المرفق الأول)، إضافة إلى المذكرة التفسيرية (المرفق الثاني)، ومشروع قرار (المرفق الثالث) دعماً له.

وسَيُطلب من الجمعية العامة الـ 140 أن تتخذ قراراً بشأن طلب وفد المملكة المغربية، يوم الأحد، 7 نيسان/أبريل 2019.

وبموجب أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من لوائح الجمعية العامة، يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يشمله الطلب. وتقوم أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بإبلاغ جميع الأعضاء بهذا الطلب وبأي وثائق من هذا القبيل على الفور.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت؛

(ب) لا يجوز للجمعية أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ ضمّ مقترحاتهم في طلب واحد، إذا كانت المقترحات الأساسية، تنصبّ على الموضوع نفسه؛

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي أقرّته الجمعية.

الأصل: الفرنسية

مراسلة موجهة إلى رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

من رئيس مجلس المستشارين في المملكة المغربية

ورئيس وفد المملكة المغربية

الرباط، 2 نيسان/أبريل 2019

سيدتي الرئيسة،

وفقاً لأحكام القاعدة 14، الفقرة 2، من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي والقاعدة 11، الفقرة 1، من لوائحه، أتشرف بتقديم طلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقدها في الدوحة (دولة قطر) من 6 إلى 10 نيسان/ أبريل 2019، بعنوان:

«ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية

للشعب الفلسطيني، وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي:

دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي».

وتجدون مرفقاً طيه مذكرة موجزة تفسيرية ومشروع قرار يحدد نطاق موضوع الطلب الحالي.

وتفضلي، سيدتي الرئيسة، بقبول فائق التقدير.

عبد الحكيم بن شماش

رئيس وفد المملكة المغربية

للجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي

رئيس مجلس المستشارين

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية
للشعب الفلسطيني، وفقاً للأحكام ذات الصلة من
القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي

مذكرة تفسيرية مقدمة من قبل وفد المملكة المغربية

منذ بداية فترة الإغلاق التي فرضتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، كانت فلسطين، ولا سيما قطاع غزة، مسرحاً لعدة جولات من الاعمال العدائية، بما في ذلك أربع عمليات تصعيدية كبيرة للعنف (في الأعوام 2008-2009، 2012، 2014 و2018)، التي تمارسها قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد المتظاهرين الفلسطينيين المسالمين.

بالإضافة إلى الخسائر في الأرواح البشرية وسبل العيش، فإن الدمار الواسع النطاق للمنازل والبنية التحتية الاساسية كانت له عواقب إنسانية واقتصادية مدمرة، حيث لا يزال عدد كثير من الفلسطينيين وخاصة سكان غزة يكافحون للتغلب على هذا الوضع. ونظراً إلى العدد الكبير من الضحايا والفظائع التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية، فقد لوحظ على نطاق واسع آثار نفسية أو نفسية-اجتماعية عند الأشخاص الذين شاهدوا مشاهد العنف أو تعرضوا له. وقدّر تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، والذي تم نشره في تشرين الأول/ أكتوبر 2018، أن هناك 210.000 فلسطينياً يعانون بالفعل من الضعف الشديد، ويعانون من مشكلات حادة أو متوسطة في الصحة العقلية. ومنذ الاعمال العدائية في العام 2014، كان أكثر من 18.200 شخص (أي 3500 أسرة) لا يزالون مشردين ويعيشون في ظروف خطرة، وغالباً ما في أماكن مؤقتة مكتظة بالسكان، وقد نزحوا عدة مرات.

وبعد مرور عام على اندلاع أعمال العنف الأخيرة في غزة في العام 2018، التي قتل خلالها 108 فلسطينيين، ومن بينهم 14 طفلاً، برصاص القوات الاسرائيلية، وعدم تطبيق مبدأ المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها ولا تزال قوات الاحتلال الاسرائيلية، بما في ذلك جرائم الحرب

وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، تشكل مصدر قلقٍ بالغ. ومنذ إصدار تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالنزاع في غزة في العام 2014، لاحظ الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان باستمرار عدم إحراز تقدم في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير وكذلك للتعبير عن قلقهم إزاء عدم تنفيذ السلطات الإسرائيلية لمبدأ تحديد المسؤوليات.

إن الحصار الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، بما في ذلك القيود الشديدة المفروضة على حرية تنقل الأشخاص والسلع والعمليات العسكرية في المناطق المحظورة، كان له التأثير التراكمي المتمثل في منع الفلسطينيين باستمرار من ممارسة حقوقهم الاساسية. ولا تزال هناك عقبات هامة تعرقل تطبيق مبدأ المسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وفي هذا السياق، يود **الوفد البرلماني للمملكة المغربية لدى الاتحاد البرلماني الدولي** أن يقترح إدراج بند طارئ على جدول أعمال الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي، بعنوان: **"ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني، وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي"**، للأسباب المبينة أعلاه.

ويعرب الوفد البرلماني للملكة المغربية عن رغبته في ان تصوت الجمعية العامة الـ140 لصالح هذا البند الطارئ؛ وهذا من شانه ان يعكس التزام الاتحاد البرلماني الدولي الثابت والمتواصل بتعزيز جهود المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، وهو شرط أساسي للسلام والأمن في الشرق الأوسط.

ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية
للشعب الفلسطيني، وفقاً للأحكام ذات الصلة من
القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي

مشروع قرار مقدم من قبل وفد المملكة المغربية

إن الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) ***إذ تشير*** *إلى* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

(2) ***وإذ تشير أيضًا*** إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل؛ وإذ تؤكد أنه يجب احترام صكوك حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،

(3) ***وإذ تشير*** *بوجه خاص* إلى قرارات للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك قرارها رقم 98/71 المؤرخ في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2016،

(4) ***واذ تشير*** *كذلك* إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة،

(5) ***وإذ تؤكد مجدداً*** أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في 12 أب/ أغسطس 1949، تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تحتلها إسرائيل منذ العام 1967،

(6) ***وإذ تستنكر بشدة*** *حقيقة مرور* أكثر من 50 عاماً منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي، *مع التشديد* على الحاجة الملحة لاستعادة الأفق السياسي الذي من شأنه تسريع المفاوضات البناءة الهادفة إلى إبرام اتفاق سلام من شأنه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في العام 1967، وحلّ جميع القضايا الأساسية المتصلة بالوضع النهائي، من دون استثناء، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة وشاملة، تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، ومستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية،

(7) ***وإذ تسّلم*** بمسؤولية المجتمع الدولي في تعزيز حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي،

(8) ***وإذ تلاحظ*** أن فلسطين قد انضمت إلى العديد من صكوك حقوق الإنسان والاتفاقيات الرئيسية المتعلقة بالقانون الإنساني، فضلا عن المعاهدات الدولية الأخرى،

(9) ***وإذ تشير*** *إلى إعلان* 15 تموز/ يوليو 1999 والإعلانين الصادرين في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2001 و17 كانون الأول/ ديسمبر 2014 اللذين اعتمدهما مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن التدابير الواجب اتخاذها لفرض الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الرامية لضمان الامتثال للاتفاقية،

(10) ***وإذ تؤكد*** أن الاتفاقات الاسرائيلية–الفلسطينية، المبرمة في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية للتوصل إلى تسوية دائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، التي تنص على قيام دولتين، يجب احترامها وتنفيذها بالكامل.

(11) ***وإذ يساورها بالغ القلق*** إزاء العنف والتوترات الاخيرة في جميع أنحاء الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية،

(12) ***وإذ تدرك*** أن التدابير الأمنية وحدها لا يمكن أن توقف تصاعد التوتر والعنف وعدم الاستقرار، وتدعو إلى القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ولا سيما حماية المدنيين تحظى باحترام صارم، وتسلط الضوء على سلامة الافراد،

(13) ***وإذ تلاحظ بقلقٍ بالغ*** الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل ارتكابها، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة والعمليات العسكرية مما تسبب في سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال والنساء والمتظاهرين السلميين وغير العنيفين؛ والسجن والاحتجاز التعسفي للفلسطينيين، وأحيانا لعقود، بما في ذلك أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني؛ واستخدام العقاب الجماعي؛ وإغلاق بعض المناطق؛ ومصادرة الأراضي؛ وإقامة المستوطنات وتوسيعها؛ وبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة ينحرف عن خط الهدنة للعام 1949؛ وتدمير الممتلكات والبنية التحتية؛ والتهجير القسري للمدنيين؛ وجميع التدابير الأخرى التي تتخذها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني، والطابع الجغرافي والتركيبة الديمغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،

(14) ***وإذ تشعر بقلقٍ بالغٍ*** لرؤية إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تمضي قدماً، بخطىً غير مسبوقة، في هدم المنازل الفلسطينية والبنية التحتية، بما في ذلك المدارس، المقدمة كجزء من المساعدة الانسانية الدولية، خصوصاً في القدس الشرقية المحتلة ومحيطها، ولا سيما كعقاب جماعي، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن إلغاء تصاريح الاقامة وطرد السكان الفلسطينيين من مدينة القدس،

(15) ***وإذ تلاحظ بقلقٍ عميق*** سياسة الإغلاق الاسرائيلية وفرض قيود صارمة، بما في ذلك وضع مئات الحواجز أمام حركة المرور ونقاط التفتيش ونظام التصاريح، مما يسهم في عرقلة حرية تنقّل الأشخاص والسلع، بما في ذلك الامدادات الطبية والانسانية، في جميع انحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والوصول إلى مشاريع التعاون الإنمائي والمساعدة الانسانية الممولة من المانِحين ومتابعتها، وبالتالي انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وإعاقة حالته الاجتماعية–الاقتصادية والانسانية،

(16) ***وإذ يساورها القلق البالغ*** إزاء استمرار احتجاز آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم عدد كبير من النساء والأطفال، فضلاً عن الممثلين المنتخبين، وخاصة أعضاء البرلمان، في السجون أو مراكز الاعتقال الاسرائيلية، في ظروف مروعة تتسم بصفة خاصة بانعدام النظافة الصحية، والاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي، واللجوء المتكرر إلى الاحتجاز الإداري لمده مفرطة دون تهمة، ودون اي ضمان للإجراءات القانونية الواجبة،

(17) ***وإذ تشعر بقلقٍ بالغ*** إزاء الإضرابات عن الطعام التي قام بها العديد من السجناء الفلسطينيين مؤخراً للاحتجاج على الظروف القاسية التي سُجنوا فيها واحتجازهم من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، مع الاشارة الى الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن شروط الاحتجاز في السجون الاسرائيلية ويطلب تنفيذها من دون تأخير وبالكامل،

(18) ***وإذ تؤكد*** أهمية منع أي عمل من أعمال العنف والمضايقة والاستفزاز والتحريض يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون وجماعات المستوطنين المسلحين، ضد المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال، وممتلكاتهم، بما في ذلك منازلهم، وأراضيهم الزراعية ومواقعهم الدينية أو التاريخية، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة، وتستنكر انتهاكات حقوق الإنسان للفلسطينيين المرتكبة في هذا الصدد، بما في ذلك أعمال العنف التي يُقتل ويُصاب فيها المدنيون.

(19) ***وإذ تؤكد*** الحاجة إلى ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون على تعزيز قضايا حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،

(20) ***واقتناعاً منها*** بضرورة وجود دولي لمتابعة الموقف والمساعدة في وضع حد للعنف وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين ومساعده الأطراف في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها،

(21) ***وإذ تؤكد*** حق جميع شعوب المنطقة في التمتع بالحقوق الأساسية المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان،

1. ***تؤكد*** أن جميع التدابير والقرارات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تنتهك الأحكام السارية في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، غير قانونية وغير صالحة؛

2. ***تُطالِب*** إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتخلي عن جميع الممارسات والاعمال التي تؤدي الى انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك قتل المدنيين وإصابتهم، أو احتجازهم أو سجنهم بشكل تعسفي، أو تهجيرهم قسراً، وكذلك تدمير ممتلكاتهم أو مصادرتها، لا سيما هدم المساكن، كشكل من أشكال العقاب الجماعي، وعرقلة تقديم المساعدة الانسانية بأي شكل من الاشكال، وأنها تحترم بدقة قانون حقوق الإنسان وتفي بالتزاماتها القانونية في هذا الصدد، بما في ذلك الالتزامات الناشئة عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

3. ***تُطالب أيضاً*** إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ جميع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 تنفيذاً كاملاً، ووضع حد فوري لجميع التدابير والقرارات التي اتخذت في انتهاكٍ لأحكام الاتفاقية؛

4. ***تدعو*** *الى* اتخاذ تدابير عاجلة لضمان وتنفيذ آلية دولية لحماية المدنيين الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الانساني الدولي؛

5. ***وتدعو أيضاً*** إسرائيل، إلى التعاون من دون تحفظ مع المقررين الخاصين بالأمم المتحدة والآليات الأخرى ذات الصلة، وكذلك في إطار التحقيقات التي يجريها مجلس حقوق الإنسان والمنظمات الدولية الأخرى، ومن ضمنها الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك تسهيل دخولهم إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حتى يتسنى لهم مراقبة حالة حقوق الإنسان؛

6. ***وتطالب*** إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوضع حد لجميع أنشطتها الاستيطانية، وبناء الجدار، وأية تدابير أخرى تهدف إلى تغيير طابع أو وضع أو التركيبة الديمغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية ومحيطها، والتي لها جميعها عواقب وخيمة وضارة، بما في ذلك على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني واحتمال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في العام 1967، في أسرع وقت ممكن، والتوصل إلى اتفاق سلام عادل ودائم وشامل بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني؛

7. ***وتدعو عاجلاً*** للاهتمام بالحالة المأساوية للسجناء والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، بما في ذلك البرلمانيين أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وحقوقهم بموجب القانون الدولي، وتدعو الى احترام قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)؛

8. ***وتؤكد مجدداً*** ضرورة احترام وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة بأكملها واستمراريتها وسلامتها، وضمان حرية تنقل الأشخاص والسلع، بما في ذلك السماح لهم بدخول القدس الشرقية وقطاع غزة والخروج منها، والانتقال بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الأرض الفلسطينية والعالم الخارجي؛

9. ***تهيب*** بإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تضع حداً للإغلاقات المطولة وغيرها من القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي وحرية التنقل، بما في ذلك القيود التي تشكل في الواقع حصاراً مفروضاً على قطاع غزة، ومن أجل السماح بحركة المرور الثابتة والمنتظمة للأشخاص والسلع؛

10. ***تحث*** البرلمانات الأعضاء في *الاتحاد البرلماني الدولي* على مواصلة العمل مع حكوماتها من أجل تقديم المساعدة الطارئة إلى الشعب الفلسطيني لمعالجة الازمة المالية والوضع الاجتماعي-الاقتصادي والإنساني، وخاصة في قطاع غزة؛

11. ***تحث*** جميع الدول والوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة، وجميع المنظمات الدولية، على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، من منظور إنشاء دولة فلسطينية قابلة للاستمرار ومستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية؛

12. ***تدعو*** السلطات الاسرائيلية إلى الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المعتقلين منذ 12 حزيران/يونيو 2014، بمن فيهم أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني؛

13. ***تكلّف*** أمينها العام أن يحيل هذا القرار إلى برلمانات الدول الأعضاء، وإلى الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى مبعوث اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، وإلى الحكومة الاسرائيلية، والكنيست، وإلى رئيس السلطة الفلسطينية، والمجلس الوطني الفلسطيني.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Assembly
Item 2

A/140/2-P.4
4 April 2019

Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

Request for the inclusion of an emergency item in the agenda of the 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union submitted by the delegation of Morocco

On 4 April 2019, the IPU President received from the Speaker of the House of Councillors of Morocco a request and accompanying documents for the inclusion in the agenda of the 140th Assembly of an emergency item entitled:

"Establishing and delivering an international protection mechanism for the Palestinian people in accordance with the relevant provisions of international humanitarian law: the role of parliaments and the IPU".

Delegates to the 140th Assembly will find attached the text of the communication submitting the request (Annex I), as well as an explanatory memorandum (Annex II) and a draft resolution (Annex III) in support thereof.

The 140th Assembly will be required to take a decision on the request of the delegation of Morocco on Sunday, 7 April 2019.

Under the terms of Assembly Rule 11.1, any Member of the IPU may request the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda. Such a request must be accompanied by a brief explanatory memorandum and a draft resolution which clearly define the scope of the subject covered by the request. The IPU Secretariat shall communicate the request and any such documents immediately to all Members.

Furthermore, Assembly Rule 11.2 stipulates that:

(a) A request for the inclusion of an emergency item must relate to a recent major situation of international concern on which urgent action by the international community is required and on which it is appropriate for the IPU to express its opinion and mobilize a parliamentary response. Such a request must receive a two-thirds majority of the votes cast in order to be accepted.

(b) The Assembly may place only one emergency item on its agenda. Should several requests obtain the requisite majority, the one having received the largest number of positive votes shall be accepted.

(c) The authors of two or more requests for the inclusion of an emergency item may combine their proposals to present a joint one, provided that each of the original proposals relates to the same subject.

(d) The subject of a proposal that has been withdrawn by its authors or rejected by the Assembly cannot be included in the draft resolution submitted on the emergency item, unless it is clearly referred to in the request and title of the subject adopted by the Assembly.

A/140/2-P.4
ANNEX I
Original: French

**COMMUNICATION ADDRESSED TO THE IPU PRESIDENT
BY THE SPEAKER OF THE HOUSE OF COUNCILLORS OF MOROCCO AND
LEADER OF THE DELEGATION OF MOROCCO**

Rabat, 2 April 2019

Dear Madam President,

In accordance with the provisions of Article 14.2 of the Statues of the Inter-Parliamentary Union and with Rule 11.1, it is my pleasure to propose the inclusion of an emergency item on the agenda of the 140th IPU Assembly, which is to take place in Doha (Qatar) from 6 to 19 April 2019, entitled:

"Establishing and delivering an international protection mechanism for the Palestinian people in accordance with the relevant provisions of international humanitarian law: the role of parliaments and the IPU".

I enclose an explanatory memorandum and a draft resolution setting out the substance of this proposal.

Yours sincerely,

(Signed) Hakim BENCHAMACH
Leader of the delegation of Morocco
at the 140th IPU Assembly
Speaker of the House of Councillors

A/140/2-P.4
ANNEX II
Original: French

ESTABLISHING AND DELIVERING AN INTERNATIONAL PROTECTION MECHANISM FOR THE PALESTINIAN PEOPLE IN ACCORDANCE WITH THE RELEVANT PROVISIONS OF INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW: THE ROLE OF PARLIAMENTS AND THE IPU

Explanatory memorandum submitted by the delegation of Morocco

Since the beginning of the period of closure imposed by Israel, the occupying power, Palestine, and in particular the Gaza Strip, has endured successive rounds of hostilities, including four major escalations of violence (2008–2009, 2012, 2014 and 2018), by Israeli occupation forces against peaceful Palestinian protesters.

In addition to the loss of lives and livelihoods, the extensive destruction of homes and basic infrastructure has had devastating humanitarian and economic consequences, from which many Palestinians, and especially Gazans, are still struggling to recover. As a result of the high casualty toll and the number of atrocities committed by Israeli forces, serious and widespread mental health or psychosocial consequences have been observed among people who have witnessed or experienced violent situations. A report by the United Nations Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Palestinian People and Other Arabs of the Occupied Territories, published in October 2018, stated that 210,000 Palestinians were already extremely vulnerable and suffering from severe or moderate mental health issues. Since the hostilities of 2014, over 18,200 individuals (3,500 families) remained displaced and living in precarious conditions, often in overcrowded temporary accommodation, and had been displaced many times.

A year after the latest escalation of hostilities in Gaza in 2018, when 108 Palestinians, including 14 children, were shot and killed by Israeli forces, serious concerns persist about the lack of accountability on the part of the Israeli occupation forces for violations of international humanitarian law, including for war crimes and violations of international human rights law. Since the publication of the report of the United Nations Independent Commission of Inquiry on the 2014 Gaza Conflict, the Secretary-General and the United Nations High Commissioner for Human Rights have continually and clearly noted the lack of progress in the implementation of the recommendations contained in the report and highlighted their concerns about the lack of accountability by the Israeli authorities.

The cumulative impact on the Palestinian people, particularly in Gaza, of the Israeli-imposed blockades, including severe restrictions on the freedom of movement of people and goods, as well as military operations in the access-restricted areas, consistently undermines the ability of Palestinians to enjoy their fundamental rights. Serious challenges remain to ensuring accountability for violations of international human rights law and international humanitarian law.

It is against this background that the parliamentary delegation of the Kingdom of Morocco to the Inter-Parliamentary Union wishes to propose the inclusion of an emergency item on the agenda of the 140th IPU Assembly, entitled *Establishing and delivering an international protection mechanism for the Palestinian people in accordance with the relevant provisions of international humanitarian law: the role of parliaments and the IPU*, for the reasons set out above.

The Moroccan parliamentary delegation expresses the hope that the 140th Assembly will vote in favour of this emergency item. This would demonstrate the Inter-Parliamentary Union's unwavering and ongoing commitment to consolidating the efforts of the international community with a view to achieving a peaceful, just and lasting settlement of the Israeli-Palestinian conflict, which is a prerequisite for peace and security in the Middle East.

A/140/2-P.4
ANNEX III
Original: French

ESTABLISHING AND DELIVERING AN INTERNATIONAL PROTECTION MECHANISM FOR THE PALESTINIAN PEOPLE IN ACCORDANCE WITH THE RELEVANT PROVISIONS OF INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW: THE ROLE OF PARLIAMENTS AND THE IPU.

Draft resolution submitted by the delegation of MOROCCO

The 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

(1) *Recalling* the Universal Declaration of Human Rights,

(2) *Also recalling* the International Covenant on Civil and Political Rights, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights and the Convention on the Rights of the Child, and affirming that these human rights instruments must be respected in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem,

(3) *Recalling in particular* United Nations resolutions on the subject, including General Assembly resolution 71/98 of 6 December 2016,

(4) *Further recalling* the relevant resolutions of the Human Rights Council,

(5) *Reaffirming* that the Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War of 12 August 1949 applies to the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, occupied by Israel since 1967,

(6) *Expressing its deep regret* that more than 50 years have passed since the start of the Israeli occupation and stressing the urgency of restoring a political horizon conducive to accelerating constructive negotiations aimed at concluding a peace agreement that will bring the Israeli occupation dating from 1967 to a complete end, and at resolving all fundamental final-status questions, without exception, in order to reach a peaceful, just, lasting and comprehensive settlement leading to the creation of a viable, independent and sovereign Palestinian State, with East Jerusalem as its capital,

(7) *Aware* of the responsibility that falls to the international community to promote human rights and ensure respect for international law,

(8) *Noting* that Palestine has acceded to a number of human rights instruments and to the main conventions in the area of international humanitarian law, as well as to other international treaties,

(9) *Recalling* the declaration of 15 July 1999 and the declarations of 5 December 2001 and 17 December 2014, adopted at the Conference of High Contracting Parties to the Fourth Geneva Convention on measures to enforce the Convention in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, with the aim of ensuring respect for the Convention,

(10) *Emphasizing* that Israeli-Palestinian agreements concluded under the Middle East Peace Process, and the Quartet Road Map to a Permanent Two-State Solution to the Israeli-Palestinian Conflict, must be fully respected and implemented,

(11) *Deeply concerned* about the tensions and acts of violence recently observed throughout the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem,

(12) *Aware* that security measures alone cannot prevent the resurgence of tension, instability and violence, and urging that international law, including humanitarian law and human rights law, particularly on the protection of civilians, be strictly respected, with a focus on security of persons,

(13) *Noting with deep concern* the systematic human rights violations against the Palestinian people that Israel, the occupying power, continues to commit, notably the excessive use of force and military operations causing death and injury to Palestinian civilians, including children, women and peaceful, non-violent protesters; the arbitrary incarceration and detention of Palestinians, sometimes for decades, including parliamentarians who are members of the national

Palestinian Legislative Council; the use of collective punishment; the closure of certain zones; the confiscation of land; the establishment and spread of settlements; the construction, in the Occupied Palestinian Territory, of a wall that departs from the Armistice Line of 1949; the destruction of property and infrastructure; the forced displacement of civilians; and all other measures taken by Israel to modify the legal status, geographical nature and demographic composition of the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem,

(14) *Deeply concerned* to see Israel, the occupying power, demolishing at unprecedented speed Palestinian dwellings and structures, including schools provided under international humanitarian aid schemes, particularly in occupied East Jerusalem and the surrounding area, as a form of collective punishment, in violation of international humanitarian law, as well as cancelling residence permits and evicting Palestinian inhabitants from the city of Jerusalem,

(15) *Noting with deep concern* the Israeli policy of closures and of imposing draconian restrictions, notably the setting up of hundreds of roadblocks and control posts and a permit system, all of which restrict – throughout the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem – the freedom of movement of people and goods, including medical and humanitarian articles, block access and follow-up to development cooperation projects and humanitarian aid projects funded by donors and adversely affect territorial contiguity, thereby infringing the human rights of the Palestinian people and harming its socioeconomic and humanitarian situation,

(16) *Deeply concerned* that thousands of Palestinians, including a large number of women, children and elected representatives, particularly parliamentarians, are detained in Israeli prisons or detention centres in appalling conditions marked by a lack of hygiene, solitary confinement, and the frequent use of excessively long administrative detention without charge and with no guarantee of due process,

(17) *Seriously concerned* at the recent hunger strikes by a large number of Palestinian prisoners to protest against the poor conditions of their incarceration and detention by the occupying power, while taking note of the agreements concluded on detention conditions in Israeli prisons and requesting that they be implemented in full with immediate effect,

(18) *Emphasizing* the importance of preventing all acts of violence, harassment, provocation and incitement committed by extremist Israeli settlers and groups of armed settlers, including against Palestinian civilians, particularly children, and their property, including housing, agricultural land and religious or historic sites, including in occupied East Jerusalem, and deploring the human rights violations committed against Palestinians in this regard, notably acts of violence during which civilians are killed or injured,

(19) *Also emphasizing* the need to protect human rights defenders who draw attention to human rights issues in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem,

(20) *Convinced* of the need for an international presence to monitor the situation, work towards ending the violence, protect Palestinian civilians and help the parties involved to implement concluded agreements,

(21) *Emphasizing* the right of all peoples in the region to enjoy the fundamental rights enshrined in international human rights instruments,

1. *Affirms* that all the measures and decisions taken by Israel, the occupying power, in the Occupied Palestinian Territories, including East Jerusalem, in violation of the relevant provisions of the Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War of 12 August 1949, and the relevant resolutions of the UN Security Council, are illegal and have no validity;

2. *Urges* Israel, the occupying power, to cease all practices and actions that violate the human rights of the Palestinian people, including the killing and injury of civilians, arbitrarily detaining or imprisoning them, forcibly relocating them, destroying or confiscating their property, in particular demolishing homes, including as a form of collective punishment, and otherwise obstructing the delivery of humanitarian aid, and to strictly observe international human rights law and comply with its legal obligations in this regard, including those stemming from relevant United Nations resolutions;

3. *Also urges* Israel, the occupying power, to comply fully with the provisions of the Fourth Geneva Convention of 1949 and to cease immediately all measures and decisions taken in violation of the provisions of that Convention;

4. *Requests* that urgent measures be taken to establish and deliver an international mechanism to protect Palestinian civilians in the Occupied Palestinian Territories, including East Jerusalem, in accordance with the relevant provisions of international humanitarian law;

5. *Also requests* that Israel cooperate fully with the relevant United Nations special rapporteurs and other relevant mechanisms, as well as within the framework of investigations of the Human Rights Council and other international organizations, including the Inter-Parliamentary Union, especially in facilitating their entry into the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, in order to monitor the human rights situation there;

6. *Urges* Israel, the occupying power, to cease all of its settlement activities, the construction of the wall and any other measures aimed at altering the character, status or demographic composition of the Occupied Palestinian Territories, including East Jerusalem and the surrounding area, all of which have serious and detrimental consequences, including for the human rights of the Palestinian people and for any prospect of ending the Israeli occupation as soon as possible, which began in 1967, and of reaching a just, lasting and comprehensive peace agreement between the Israeli and Palestinian sides;

7. *Calls urgent attention* to the tragic situation of Palestinian prisoners and detainees in Israeli prisons, including parliamentary members of the national Palestinian Legislative Council, and to their rights under international law, and calls for compliance with all of the United Nations Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners (Nelson Mandela Rules);

8. *Reaffirms* the need to respect the unity, contiguity and integrity of all of the Occupied Palestinian Territory and to guarantee the freedom of movement of people and goods, including allowing them to enter and leave East Jerusalem and the Gaza Strip, and to move between the West Bank and the Gaza Strip and between the Palestinian Territory and the outside world;

9. *Requests* Israel, the occupying power, to end the prolonged closures and any other restrictions on economic activity and freedom of movement, including those that effectively constitute a blockade of the Gaza Strip, in order to ensure the sustained and regular movement of people and goods;

10. *Strongly urges* Member Parliaments of the Inter-Parliamentary Union to continue to lobby their respective governments to provide emergency assistance to the Palestinian people in order to alleviate the financial crisis and the dire socioeconomic and humanitarian situation, particularly in the Gaza Strip;

11. *Exhorts* all States and the specialized agencies and organizations of the UN system, and all international organizations, to continue to support the Palestinian people and to assist them in exercising their inalienable rights, including their right to self-determination, with a view to creating a viable, independent and sovereign Palestinian State with East Jerusalem as its capital;

12. *Requests* the Israeli authorities to release forthwith all persons arrested since 12 June 2014, including members of the national Palestinian Legislative Council;

13. *Instructs* its Secretary General to transmit this resolution to UN Member State parliaments, the UN Secretary-General, the Middle East Quartet envoy, the Israeli Government, the Knesset, the President of the Palestinian Authority and the national Palestinian Legislative Council.